(الأمناء) تنفرد بنشر وثائق هامة عن نتائج الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمنطقة الحرة بعدن (الحلقة الاولى)..

ماهي التصرفات غير القانونية في اراضي المنطقة الحرة؟

"الأمناء" تقرير خاص:

تحصلت "الأمناء" على وثائق للجهاز المركـزي للرقابة والمحاسـبة للمنطقة الحرة عدن تكشـف الفساد المستشري في هذا المرفق الحكومي.

وسـتحاول "الأمناء" نشر الوثائق على حلقات لكي يتسنى للقارئ معرفة الحقيقة كما هي.

حيث اصدر القاضي ابو بكر حسـين السـقاف رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسـبة تقريرا مفصلا حول نتائج الجهاز للتصرفات غـير القانونية في اراضي المنطقة الحرة في العاصمة عدن.

وننشر تاليا نص التقرير المفصل:

"اسـتنادا الى توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهوريـة برقم 23/ج2018م وتاريـخ 14/2/2018م، لـلاخ رئيس مجلس الوزراء بشـأن تشـكيل لجنة للوقوف على الشـكاوى المرفوعة حول التصرفـات غـير القانونية في اراضي المنطقة الحرة بمحافظـة عدن واجراء مراجعة شـاملة لكافة التصرفات التي تمت في اراضي المنطقة الحرة مع اتخاذ الاجراءات الصارمة لازالة حالات البسط والبناء العشـوائي وايقاف كافة انواع التصرفات بـاراضي المنطقة الحرة الى حين تنتهـي اللجنة من اعمالها والرفع بالنتائج والى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 7 لسـنة 2018م، بشـأن تشكيل اللجنة مـن اعمالها والرَفـع بالنتائج للجهاز مهمـة الوقوف على التصرفات الاجرائيـة والماليـة والقانونية لصرف الاراضي.

قـام الجهـاز بعمليـة الفحـص والمراجعة لهذه الجوانـب وفقا لمنهاج الجهاز الرقابي وقواعـد الاداء الرقابي المتعارف عليها وقـد تبين وجود جملة

■ مـن هـي الاطـراف المسـؤولة عـن تلـك التصرفات؟

■ لماذا ألغت المنطقة الحـرة ميـزة اختصـاص القطـاع (J) المخصـص لتطوير ميناء كالتكس؟

■ ما وراء عـدم التزام الادارات المتعاقبة على المنطقة الحرة بتخصيص قطاعات لخلـق مناطق متجانسـة ومشـاريع مترابطة؟

من التصرفـات غير القانونية مسـت مساحات واسـعة من اراضي المنطقة الحرة وتحمـل مسـؤوليتها الاطراف التاليـة : المنطقة الحرة عـدن والهيئة العامة للاراضي والمسـاحة والتخطيط العمـراني موجهـات وتوجيهات عليا وتوجيهات السـلطة المحلية والقضاء وحالات بسـط وتعدي وجهات اخرى ونورد اهم الملاحظات :

-1 عدم الانضباط والالتزام بالخطوط المحـددة في الخطة العامـة لتطوير المنطقة الحرة ما اوجد حالة من فوضى التنفيذ غير المخططة والعشوائية اثرت سلبا على النتيجة العامة لقيام المنطقة الحرة.

-2 عدم التزام جميع الادارات المتعاقبة على المنطقة الحرة بمسـألة تخصيص القطاعـات لخلق مناطق متجانسـة ومشاريع ذات نسـيج مترابط بغرض توفـير الخدمـات والبنى الاساسـية الملائمة لهـا وفقا لطبيعتها وبشـكل مخطط وشرعت تلك الادارات بالتصرف غـير المخطط لتحديـد مواقع عدد من المشـاريع في قطاعات غـير متصل بتلك المشاريع بالمخالفة للخطة العامة وقانـون المناطق الحرة وقـرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسـنة 1993م، بشـأن المواقع وحدودهـا الجغرافية التي سـيبدأ التطبيق فيها تطبيق نظام المنطقة الحرة في مدينة عدن.

ومما يؤكد ذلك هو الاتي:

- الغت المنطقة الحرة ميزة اختصاص القطـاع J المخصص وفـق قرار رئيس مجلـس الوزراء رقم 65 لسـنة 1993 لتطوير ميناء كالتكس وايجاد مخازن للتخزين والتوسـيع بالاضافة الى خلق منطقة للصناعـات الخفيفة وذلك من خلال الترخيـص المكثف للمشـاريع السكنية غير المسـموح بالترخيص لها في هـذا القطاع وفقا للقـرار رقم 65 لسـنة 1993م على الرغم مـن تنبيه الجهاز المركـزي للرقابة والمحاسـبة للادارات المتعاقبة في المنطقة الحرة منذ وقت مبكر الى خطورة ما يتم فضلا عن مخالفته للقانون الا ان هذا التصرف قد استمر ولايزال مستمرا حيث ترتب عنه استقطاع مساحات واسعة من اراضي القطـاع J بلغـت 477318967 مترا مربعا.

بالرغـم مما ذكر من اثر سـلبي من الترخيص للمشـاريع السـكنية فان مجلس الـوزراء قد اسـهم في زيادة هذا الاثـر ومنح المنطقة الحرة الارضية القانونية للاستمرار فيه من خلال اصدار القرار رقم 24 لسنة 2009م، تم بموجبه تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م بشـأن المواقع وحدودها الجغرافية التي تقام فيها المنطقة الحرة في مدينة عدن وقضى بأن يعدل وصف المنطقة العاشرة والمرموز لها بالحرف(J) مضيفا في اختصاص القطاع اقامة المشاريع السكنية والتجارية والخدمية وفيما كانت المنطقـة الحرة من خلال قيامها بالترخيص للمشـاريع السكنية قد اضرت بهذا القطـاع الهام والقريب من الموانئ والمطار فـأن ذلك القرار قد منح تلك الاجراءات غير السلمية قانونية التصرف لمزيـد مـن الاضرار بأهداف المنطقة الحرة وما زال الضرر مسـتمرا حتى تاريخه".

وبإذن الله سـتواصل "الأمناء" نشر باقي تفاصيل التقرير المدعم بالوثاق في العدد القادم.

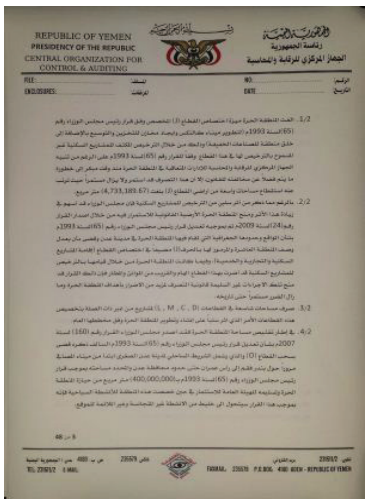
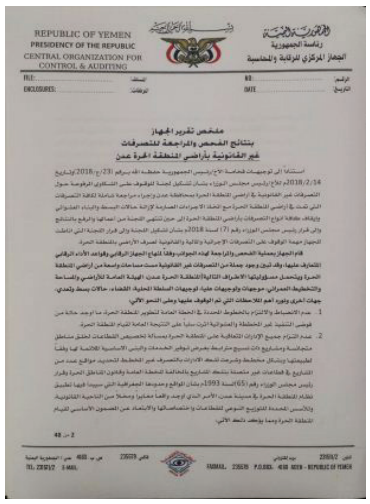

الضغط الدبلوماسي الدولي يؤشر لمرحلة جديدة من الأزمة اليمنية

"الأمناء" قسم الرصد:

لوحظ في الأيام الأخيرة تصاعد اللهجة الغربية ضد ممارسـات مليشيا الحوثي التي تحـاصر الانقلابيين سياسـياً، ما يمكن اعتباره بوادر تغيير في التعامل مع المليشيات، تجبرها على وقف الانتهاكات التي تعرقل التوجُّه نحو السلام.

الأمين العـام للأمم المتحـدة أنطونيو جوتيريش، أكّد أهميـة أن يقوم مجلس الأمن بإرسال رسائل قوية إلى الحوثيين ليتم التمكن مـن إنجاز تقدُّم في الحديدة قبل النظـر في أي خطـوات قادمة في عملية السلام في اليمن.

جوتيريش قال كذلـك إنّ كافة جهود الأمـم المتحدة ومبعوثهـا الخاص لليمن تتركز حالياً على تنفيـذ اتفاق الحديدة، الموقع في السويد قبل أربعة أشهر والذي ينـص على انسـحاب مليشـيا الحوثي الانقلابيـة من مدينة وموانـئ الحديدة، وجدد التأكيـد على التزامه الشـخصي والأمـم المتحدة للتوصل إلى حل شـامل للأزمة اليمنية.

بالتزامن مـع ذلك، أثـارت التدخلات الإيرانية في اليمن عبر دعم مالي ومسلح لمليشيا الحوثي الانقلابية، حفيظة ألمانيا، لتنضم الدولـة الأوروبية إلى سلسـلة تحركات غربية تكثّف الضغط على طهران للتراجع عن سياساتها.

السفير فيليب أكرمان المدير العام لإدارة الشرق الأدنى والأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بوزارة الخارجية الألمانية قال إنّ بلاده وشركاءها الأوروبيين تتفق على أنّ موقف إيران يمثل مصدر قلق كبيراً بسبب ما تقوم به من أفعال في المنطقة"، مؤكداً أن المخاوف بشأن الدور الإيراني لا تقتصر على اليمن فقط.

المسـؤول الدبلومـاسي الألماني صرح كذلك إنّ موقف بلاده مـن الأزمة اليمنية يتمثـل في دعم جهود المبعـوث الأممي مارتن جريفيث للتوصل إلى حل سـلمي، مشـدّداً في الوقت نفسـه على أنّ تنفيذ اتفاقية اسـتوكهولم أمر حيـوي، وأنّ التحالـف العـربي أظهـر إرادة ورغبة حقيقية في تنفيذ الاتفاقية الأمر الذي لم يقابله الحوثيون بالإرادة نفسها.

عسـكرياً، مُنحت قـوة ألمانية قوامها عشرة أفراد من الجيش والشرطة، الضوء الأخضر للقـدوم إلى اليمـن في مهمة رسـمية، حيـث وافق مجلـس الوزراء الألماني، على إرسـال عـشرة رجال من الشرطة والجيـش كحد أقصى، إلى اليمن للمشـاركة في بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة.

وقال وزير الخارجيـة الألماني هايكو مـاس إنّ الهدنة في الحديـدة محورية بالنسبة للدخول في عملية سلام سياسية وفـرض الهدنـة في كافة أنحـاء البلاد وتخفيف المأساة الإنسانية، وأضاف: "من السليم أن نسـاهم أيضاً بخبراء ألمان في ذلك".

وأكّد مـاس أنّ بـلاده تعمل على نحو مسـتدام من أجل التوصل لحل سـلمي وقابـل للتطبيق في النـزاع اليمني تحت رعاية الأمم المتحدة، متابعًا: "حتى لو كنا نعلم أن الطريق إلى هنـاك لا يزال بعيدا، وأن العملية لا تزال معقدة وهشة".

تزامَن هذا أيضاً مع تصريحات صدرت من الولايـات المتحدة، عندمـا قال وزير الخارجيـة الأمريكي مايـك بومبيو إنّ إيران ومليشيات الحوثي تهددان المنطقة بأكملها وليس فقط السـفن الأمريكية الموجودة في الخليج.

بومبيـو أضـاف أنّ الحوثيين يهددون بأنظمة صواريخهم دول المنطقة بالإضافة إلى المصالح الأمريكية بها، متابعاً: "إيران تمثل من خلال الحوثيين في اليمن تهديداً حقيقياً لمصالح أمريكا بسـبب تقديمها التدريب لهم والطائرات المسـيرة عن بعد والتكنولوجيا العسـكرية، وكل هذا يمثل تهديدا لأمننا وأمن دول الخليج".

فرنسياً، أعلن وزير الخارجية جان أيف لودريـان خلال لقائـه بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن جريفيث، إنّ بلاده ستُجنّد كل قدراتها من أجل دعم وساطة الأمم المتحدة في اليمن.

وأكّـد "لودريان" دعم فرنسـا الكامل لجهود الوسـاطة التي يبذلها جريفيث، ولعمل بعثـة الأمم المتحـدة لدعم اتفاق الحديدة، وأشار إلى ضرورة وفاء الأطراف بالتزاماتها دون إبطاء مـن خلال تنفيذ إعادة انتشـار القـوى في ميناء ومدينة الحديـدة، وضـمان توصيل المسـاعدة الإنسـانية على نحو فوري وآمن وكامل ودون عراقيـل للعاملـين في المجـال الإنسـاني وتأمين حمايتهم بما يتوافق مع اتفاق سـتوكهولم، في إشـارة إلى عديد الخروقات والانتهاكات التي تنفذها المليشـيات الحوثية وقضت بها على آمال تحقيق السلام.

وذكر الوزير الفرنسي بأهمية مواصلة الحـوار بغية التوصّل إلى حلّ سـياسي شـامل، فهو الوحيد الذي يكفل الحفاظ على سلامة أراضي اليمن، وإحلال السلام والأمن المسـتدامَين، ووضع حـدّ لمعاناة الشـعب اليمني، وتأمين اسـتقرار شبه الجزيرة، وأشـار إلى أنّ فرنسا ستستمر في تجنيد كل قدراتها لدعم هذه الوساطة، وهي تتواصل مع حلفائها وجميع أطراف الحوار في المنطقة.

هـذه الضغوط الدبلوماسـية الغربية التي جاءت جميعهـا في توقيت متزامن خلال الأسبوع الماضي فقط، وهذا يؤشر إلى تغيير مرتقب في التعاطي الدولي مع المليشيات الحوثية، إذ بات من غير المقبول أن يواصل الانقلابيـون العبث بأي فرصة نحو السلام ويتم التغاضي عنها.

ولا شكّ أنّ استمرار الخروقات الحوثية يطيل أمد المأسـاة الإنسـانية في اليمن ويؤشر إلى عودة الأمور إلى المربع الأول، وهو الأمر الذي تستغله المليشيات الحوثية في إعادة ترتيب صفوفها بتجنيد مزيد من العناصر وتحقيقها زيادة تسليحية كبيرة.